عن سلة «السورية للتجارة» الغذائية

مواطنون: كل مادة فيها تشكل مكوناً واحداً من «الطبخة»

هليل لـ«الوطن»: يستطيع المواطن شراء أكثر من سلة وأسعارها أقل من السوق بـ٢٥ بالمئة

جلنار العلي

لاقت السلة الرمضانية التي طرحها فرع «السورية للتجارة» في دمشق الكثير من الانتقادات من قبيل ارتفاع سعرها أولاً الذي تم تحديده بـ٩٩ ألف ليرة مقارنة بأجور الموظفين والتي يبلغ حدها الأدنى حوالي ٩٢ ألف ليرة، وعدم كفايتها إلا لأيام قليلة ثانياً، ما يجعل شراءها متعذراً على الكثير من الناس، وخاصة أن طرحها في المؤسسة صادف بداية شهر رمضان الذي جاء في آخر عشرة أيام من الشهر الحالي.

في هذا السياق، بيّنت إحدى ربات المنازل، أن هذه السلة تعتبر غير كافية لإفطار الصائم، فماذا يفعل المواطن بالرز وحده على سبيل المثال؟ أي إن كل مادة بهذه السلة هي مجرد مكون واحد فقط من «الطبخة»، ناهيك عن أن كميات الرز المحددة بالسلة لا تغطي سوى ليومين فقط في حال كانت العائلة مكونة من ٥ أشخاص، أما كيلو الشعيرية فهو يغطي لمدة ١٠ أيام، أما كميات رب البندورة الموجودة بالسلة فهي تغطي لمدة ١٥ يوماً، وذلك حسب نوع الطبخة، أما الشاي ومربى المشمش فيكفيان لمدة أسبوعين تقريباً، متمنية لو تم طرح مواد أكثر من ذلك ضمن السلة الرمضانية على أن يتم تقسيطها لكون الكثير من المواطنين يعملون بـ«اليومية» وغير قادرين على دفع قيمة السلة مرة واحدة.

وكشف هليل عن بيع حوالي ٣٠٠٠ سلة خلال أول يومين من شهر رمضان وأن هناك إقبال شديد على الشراء، والفرع سيستمر ببيع هذه السلة ما دام الإقبال موجوداً.

وتعليقاً على نوعية المواد الموجودة بالسلة وعدم كفايتها وشمولها، بيّن هليل أنه لم يتم تحديد عدد مرات الشراء للمواطن خلال شهر رمضان إذ يستطيع الحصول على السلة متى أراد من دون بطاقة ذكية، مؤكداً أن فرع «السورية للتجارة» في دمشق لا يشكل السوق كاملاً، ويحتاج المواطن إلى المزيد من المواد الأخرى كالحبوب والبقوليات التي يشتريها من الأسواق الأخرى، ولكن «السورية للتجارة» عمدت إلى طرح بعض المواد بأسعار مخفضة عن السوق، معتبراً أن نسبة الحسم التي تصل إلى ٢٥ بالمئة لا يوجد مثيل لها في كل أسواق سورية.

وفي سياق متصل، أشار هليل إلى إضافة مادة الحمص الحب إلى البطاقة الذكية من دون رسالة بسعر ٧٠٠٠ ليرة بينما يباع بالأسواق بحوالي ١٢ ألف ليرة، كما تمت إتاحة ٢ كيلو من البرغل في الأسبوع من دون رسالة أيضاً بعد أن كانت المخصصات ٢ كيلو في الشهر لكل عائلة، كما تتوفر بالصالات اللحوم التي تقل أسعارها حوالي ٢٠-٣٠ ألف ليرة عن الأسواق، والفروج يباع بسعر النشرة التموينية، لافتاً إلى أنه سيتم استجرار المزيد من الخضر والحشائش للصالات وإلى سوق الهال من الساحل ومحافظة درعا.

«الوطن» جالت على الأسواق لتبيان السعر الحقيقي لهذه المواد المكونة للسلة الرمضانية وتبين أنها تفوق السعر المحدد للسلة بوسطي ١٧ ألف ليرة أي إن سعرها يقارب ١١٦ ألف ليرة، إذ وصل سعر كيلو زيت القلي من ذات الماركة إلى ١٧ ألف ليرة، وكيلو السمن النباتي إلى ١٧٥٠٠ ليرة، وكيلو شاي سوبر بيكو ٦٠ ألف ليرة، أي إن ٢٠٠ غرام منه بـ١٢ ألف ليرة، وكيلو رز الكبسة من الماركة المطروحة نفسها في السلة أيضاً ٩٥٠٠ ليرة، بينما وصل سعر كيلو الشعيرية إلى ٨٢٠٠ ليرة، وكيلو مربى المشمش بـ٩٠٠٠ ليرة، وكيلو رب البندورة بـ٧٥٠٠-٨٠٠٠ ليرة.

من جانبه، أوضح مدير فرع «السورية للتجارة» في دمشق سامي هليل بتصريح لـ«الوطن»، أنه تم انتقاء المواد الموضوعة بالسلة بناء على أنها أكثر المواد التي يحتاجها المواطنون في شهر رمضان وهي أكثر المواد المرغوبة، لافتاً إلى أن قيمة السلة حوالي ١٢٣ ألف ليرة تقريباً، أي إن الأسعار المحددة تقل عن سعر السوق بنسبة ٢٠-٢٥ بالمئة أي بحوالي ٢٤ ألف ليرة، وهي تحتوي على ٣ كيلو رز كبسة ولترين زيت قلي وكيلو غرام من السمن النباتي، و٢٠٠ غرام شاي سوبر بيكو، ومربى مشمش وشعيرية و١٣٥٠ غرام من رب البندورة.

بعد انتشار قطاع العمل غير المنظم في السوق المحلية

نبهان لـ«الوطن»: العمل على منصة نظام معلومات سوق العمل لدعم متخذي القرار بالسياسات التشغيلية

محمد راكان مصطفى

أكد معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فراس نبهان أن الحكومة تعمل جاهدةً لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بسوق العمل، كاشفاً أنه يتم العمل على منصة نظام معلومات سوق العمل بالتعاون مع الجهات الحكومية الشريكة وبدعم من المنظمات الدولية.

نبهان أوضح في حديثه لـ«الوطن» أنه سيتم إضافة هذه المنصة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي ستتولى إدارتها وتشغيلها ومتابعتها، والتي تعتبر من الأدوات الحكومية المهمة لإعادة تنظيم سوق العمل لكونها ستسهم بتوفير البيانات اللازمة وتحليل هذه البيانات للاستفادة منها في دعم متخذي القرار برسم السياسات التشغيلية الأنسب والتخطيط على أسس علمية لسوق العمل في ظل وجود مجموعات مختلفة من الأدوات السياساتية، والتي من الممكن استخدامها لزيادة كفاءة الباحثين عن عمل، لجهات تتعلق بالتكاليف والسرعة، ونوعية المواءمة للأعمال.

واعتبر معاون الوزير أن توافر المعلومات أمر ضروري لأداء سوق العمل لوظائفه، حيث تنخفض تكاليف البحث عن عمل بالنسبة لكل من الباحث عن عمل وصاحب العمل، وذلك من خلال تحسين تدفق المعلومات بين جانبي العرض والطلب فيما يتعلق بالفرص المتوافرة والمهارات المطلوبة. وكما أن توفر نظام معلومات سوق العمل يساعد في تخفيض العجز الموجود في معلومات السوق، ورفع كفاءة وأداء هذا السوق، ومعالجة عدم معرفة البعض بفرص العمل المتاحة ما يؤدي إلى بقائهم عاطلين عن العمل، أو قد يؤدي إلى اختيارهم مهناً غير مطلوبة في سوق العمل.

وأضاف: فالمواءمة السيئة لفرص العمل تتسبب بوجود مشاكل أخرى بالنسبة للنمو الاقتصادي حيث تنخفض إنتاجية الفرد ومنها إنتاجية القطاع، إذا كانت مهارات الفرد ليست هي المطلوبة لأداء العمل بالشكل الأمثل، كما أنّ الأشخاص ذوي الكفاءة العالية، والذين لم يجدوا سوى أعمال تتطلب مهارات متدنية هم أيضاً وبنفس الدرجة أقل إنتاجيةً، وذلك لأنهم بشكلٍ ما لا يمارسون عمالةً كاملةً ويتم هدر الطاقة والخبرة التي يمكن الاستفادة منها وهذا يندرج ضمن إطار حساب الفرصة الضائعة. وبالخلاصة إن إعداد نظام معلومات سوق العمل سيفضي إلى زيادة عدد الأفراد الحاصلين على فرص عمل ستؤدي إلى زيادة دخولهم، وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وتقليص ظاهرة البطالة.

وذكر نبهان بأن سوق العمل عانى قبل الحرب على سورية من اختلالات هيكلية في جانبي العرض والطلب والتنظيم، فالنمو السكاني السريع أدى إلى دخول قوة عمل أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها، وغابت إلى حد بعيد تقديرات الاحتياجات المستقبلية للقطاعات الاقتصادية من الموارد البشرية على مختلف مستوياتها التعليمية والتأهيلية، وهو ما سبب ضعفاً في المقدرة على ربط التعليم والتأهيل بسوق العمل، وزاد من حدة الاختلالات تداعيات الحرب الإرهابية التي مرت بها سورية حيث تعَرّض سوق العمل (كما باقي البنى الأخرى) للتخريب الممنهج من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة وداعميها، ودمّرت البنى التحتية، وسرقت المعامل والمصانع.

وتابع قائلاً: كما تعددت الإشكاليات المتعلقة بسوق العمل منها ما يرتبط بخصائص سوق العمل ولاسيما ارتفاع العرض من العمالة بسبب عدة عوامل كارتفاع مستوى النمو السكاني، بالمقابل هناك انخفاض بالطلب المرتبط بضعف الاستثمار وعدم قدرة بيئة العمل على توليد الفرص، إضافة لارتفاع الفجوة بين السوق المحلي والأسواق العالمية من ناحية التطورات التقنية والمعرفية وانتشار قطاع العمل غير المنظم في السوق المحلي، مؤكداً أن كل ما سبق كان له انعكاس سلبي على مسار التطوير والتخطيط للنهوض الاقتصادي والاجتماعي سابقاً.

كيف تعود حلب الشريان الاقتصادي للبلاد؟

«تجارة حلب» لـ«الوطن»: رفع مستوى دخل الموظف وتشجيع عودة رؤوس الأموال السورية وكهرباء بالطاقة البديلة

صرفنا النظر عن تحويل أسواق حلب لسكن بديل وباشرنا بتجهيز ٢٠٠ محل لتشغيل المنكوبين

هناء غانم

تقدم رئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي بجملة من الحلول والمقترحات تهدف إلى إعادة حلب لتكون الشريان الاقتصادي والعاصمة الاقتصادية للبلاد. كما كانت قبل الحرب واليوم نقول قبل أن تكون مدينة منكوبة بسبب الزلزال.

حموي أكد في حديثه لـ«الوطن» ضرورة الإسراع بتأمين سكن مؤقت للعوائل المتضررة وإعادتهم إلى أعمالهم والعمل مباشرة على تأسيس مجمعات سكنية بديلة للسكن الدائم وترميم المباني القابلة للترميم وإعادة أصحابها لها، لافتاً إلى ضرورة إعادة دراسة المخططات التنظيمية لمدينة حلب والعمل على إيجاد ضواحٍ تكون مدروسة جيولوجيا ومناسبة لإشادة أبنية مقاومة للزلازل والكوارث.

ودعا حموي إلى ضرورة الإسراع بتغذية حلب بالتيار الكهربائي والعمل على إنشاء محطات طاقة كهربائية بالطاقة الشمسية أو العنفات الريحية لتكون مصدراً رديفاً للطاقة الكهربائية السورية وتشجيع الاستثمار وتفعيل المرسوم ١٨ والعمل على وضع أجندة زراعية بالتعاون مع القطاع التجاري بهدف تحديد كمية المنتجات الزراعية وأنواعها حسب حاجة السوق الداخلية وحاجة الأسواق المجاورة بما يؤمن حركة تصدير مدروسة.

وأضاف حموي: إنه في سياق آخر لابد من دعم مطار حلب بالمزيد من الرحلات حلب- العمل على رفع مستوى دخل الموظفين مما يرفع القدرة الشرائية وبحسن مستوى المعيشة لافتاً إلى أن القضاء على الروتين والبيروقراطية الإدارية أيضاً من القضايا الأساسية للنهوض بالاقتصاد بهدف تيسير وتشجيع عودة رؤوس الأموال السورية وتشجيع الاستثمار وتفعيل المرسوم ١٨ والعمل على وضع أجندة زراعية بالتعاون مع القطاع التجاري بهدف تحديد كمية المنتجات الزراعية وأنواعها حسب حاجة السوق الداخلية وحاجة الأسواق المجاورة بما يؤمن حركة تصدير مدروسة.

وأضاف حموي: إنه في سياق آخر لابد من دعم مطار حلب بالمزيد من الرحلات المباشرة إلى العواصم العربية وتأمين مصادر الطاقة والوقود.

وعن الحلول لتجاوز تداعيات الزلزال المدمر، أضاف: إنه ونظراً لتسارع الأحداث على الأرض بعد إطلاق مبادرة غرفة تجارة حلب /إيدك معنا لنسكن أهلنا/ ومبادرات الإسكان والبيوت المسبقة الصنع المقدمة من الإخوة في العراق والإمارات العربية المتحدة ومن مؤسساتنا المعنية بتصنيع هذه البيوت وجدنا أنها ستفي بالغرض ولن يكون هناك حاجة لاستعمال أسواق حلب كسكن مؤقت، وبناء عليه واكبنا الحدث وقررنا تحويل المبادرة إلى /إيدك معنا لنشغل أهلنا/.

وبالفعل باشرت غرفة التجارة وشركة أسواق حلب بالتعاون مع محافظة حلب ومجلس المدينة بتجهيز ٢٠٠ محل بشكل مبدئي كمرحلة أولى ضمن سوق هنانو كمقر لتشغيل هؤلاء الساكنين في السكن المؤقت وفي البيوت المسبقة الصنع، والذين فقدوا أعمالهم وجعل السوق مكاناً مجانياً لهم للعمل لمدة ثلاث سنوات وحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للبدء من جديد بمشروعات تعيد لهم مصدر رزقهم وتساعد في إعادة إحياء السوق والذي حتماً سيسهم في تحريك العجلة للأمام كما سيكون هناك مرحلة ثانية أيضاً لدعم المشروعات التنموية والصغيرة في حلب.

حركة الصادرات إلى دول الخليج ازدادت بنسبة ١٠٠ بالمئة

العقاد لـ«الوطن»: الطلب على الخضر والفواكه ازداد ٣٠ بالمئة أول أيام رمضان والأسعار ارتفعت بنسبة بين ١٠ و١٥ بالمئة

رامز محفوظ

سجلت أسعار الخضر والفواكه في أسواق دمشق ارتفاعاً ملحوظاً لأنواع معينة منها في أول أيام شهر رمضان المبارك مع زيادة الإقبال على الشراء مثل البندورة التي وصل سعرها لحدود ٣٠٠٠ ليرة والكوسا لحدود ٥٥٠٠ ليرة والزهرة التي وصل سعر الكيلو منها لحدود ٢٠٠٠ ليرة والباذنجان ٣٥٠٠ ليرة، على حين أن أنواعاً أخرى من الخضر انخفض سعرها قياساً لفترة ما قبل شهر رمضان مثل البصل على سبيل المثال الذي وصل سعر الكيلو الواحد منه بالأمس لحدود ٥ آلاف ليرة بعد أن كان يباع منذ أيام قليلة مابين ٨ و١٠ آلاف ليرة سورية.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بمدينة محمد الحلبلاني بين في تصريح لـ«الوطن» أن الطلب على الخضر والفواكه في دمشق ازداد بنسبة ٣٠ بالمئة خلال اليوم الأول من شهر رمضان وكان هناك حركة ملحوظة في حركة البيع والشراء ومن ثم عادت للحالة الاعتيادية التي كانت قبل الشهر، موضحاً أنه خلال السنوات السابقة كانت حركة البيع تزداد خلال الأيام الثلاثة الأولى من الشهر ومن ثم تعود لحالتها الاعتيادية، أما هذا العام فقد تحسنت بوماً واحداً فقط والسبب ضعف القوة الشرائية للمواطن.

وأكد أن الأسعار ارتفعت خلال اليوم الأول من رمضان الحالي بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة مع زيادة الطلب ومن ثم عادت الانخفاض خلال اليوم الماضيين نتيجة انخفاض الطلب، متوقعاً أن تستقر الأسعار خلال الأيام المتبقية من الشهر وألا تشهد ارتفاعاً وفي حال تحسن الطقس واستقراره من الماضي، مشيراً إلى أن الإنتاج خلال العام الحالي يعتبر جيداً لمعظم أنواع الخضر وأفضل من العام الماضي باستثناء البصل لذا لم تشهد ارتفاعاً كبيراً في أسعارها في الأسواق.

وأفاد العقاد بأن حركة الصادرات إلى دول الخليج تحسنت مع بداية شهر رمضان بنسبة ١٠٠ بالمئة قياساً للأسابيع القليلة الماضية وحوالي ٢٠ برادا يذهب يومياً إلى دول الخليج النسبة الأكبر من هذه البرادات تحتوي على الكمأة والبندورة والتي ازداد الطلب عليها مع بداية رمضان، على حين أن الحركة إلى العراق مازالت ضعيفة ولم تتحسن إذ إنه خلال الفترة الحالية كان ينشط تصدير البرتقال من نوع بلانسيا لكن نتيجة ارتفاع سعره ومنافسة البرتقال المصري للبرتقال السوري نجد أن هناك رغبة لدى الجانب العراقي باستيراده من مصر باعتبار أن تكاليف استيراده أقل.

سوقان في دمشق وريفها والثالث قيد الإنشاء

غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: «أسواق رمضان» لن يكون لها تأثير على الأسعار

الأسواق السورية غنية بكل المنتجات وخاصة السعودية

نوار هيفا

كشف رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام عن وجود سوقين لرمضان هذا العام في ساحة الطيارة بمنطقة باب توما بدمشق، وفي منطقة النبك بريف دمشق، وسوق ثالث قيد التحضير في مدينة المعارض القديمة بدمشق سيكون جاهزاً منتصف شهر رمضان.

وأكد أبو الهدى في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الأسعار لن تنخفض بشكل ملموس في الأسواق، كما أن أسواق رمضان لن يكون لها التأثير الكبير على الأسعار، ففي بداية رمضان تكون زيادة الأسعار أمراً طبيعياً مع تطبيق نظرية العرض والطلب، إضافة إلى أن أسواق رمضان لديها كلف مضاعفة مرتبطة بإيجار الأرض الخاصة باستثمار هذا السوق.

وبيّن اللحام أن الفرق هذا العام هو توافر المواد ضمن الأسواق وبكميات أكثر من حاجة السوق، وعليه لن ترتفع الأسعار بالدرجة نفسها التي كانت عليها سابقاً، لافتاً إلى أن الأسعار وارتفاعها مرتبط بقدرة الفرد الشرائية ودخله المتدني، إضافة إلى التضخم، لذلك سنرى كل المواد أسعارها مرتفعة.

وأكد اللحام أن أسعار المواد ستنخفض منتصف الشهر لانخفاض الطلب، كما أن الطلب اليوم على المواد بدأ يتراجع نتيجة التوزيعات والإعانات التي وصلت إلى سورية، ما خفف عملية الاستهلاك لمواد السوق، موضحاً أن الحل الأمثل لانخفاض الأسعار هو توفير السلع.

وأشار إلى أن الاستيراد تفعل دوره مؤخراً، ونشطت عملياته، لافتاً إلى أن الاستيراد اليوم سيؤدي إلى التصدير مستقبلاً، وسيسهم بشكل كبير في العملية الاقتصادية، وتوافر القطع الأجنبي.

وفيما يخص توفر بعض المنتجات المستوردة كالتمور وغيرها، أوضح أن الأسواق السورية اليوم غنية بكامل المنتجات وخاصة المنتجات ذات المنشأ السعودي، كما أن الأسواق الرمضانية تحوي أنواعاً مختلفة من التمور بأكثر من منشأ، رغم بعض العقبات الخاصة بتنسيد القطع والتحويل.

وأشار اللحام إلى ضرورة فتح باب الاستثمار وتقديم تشريعات مرنة، مبيناً أن التعديلات الأخيرة بقانون الاستثمار رقم ١٨ أولت أهمية كبيرة لعمليات البناء والإعمار نظراً للحاجة الملحة لها بعد كارثة الزلزال، كما أن الاستثمار لا يحتاج قانوناً بقدر حاجته إلى مشاريع ناجحة بعيدة عن الاحتكار.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

السيدة «إشاعة» تتجوّل في المؤسسة!

رافق الزلزال الأخير الذي مر على بلادنا سلسلة من الإشاعات روعت الناس؛ وزرعت الرعب في قلوبهم؛ ولاسيما البسطاء الذين يصدقون كل شيء؛ ويتحججون بأنهم قرؤوا ما يرددونه بلا تمحيص، كأن كل كلمة مطبوعة تمتلك مصداقية لا يمسها الشك من قبل ولا من بعد! ويساعد في عصرنا هذا وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية؛ لأنها تتصف بأنها عابرة للقارات!

سنركّز على الجانب المؤسساتي للموضوع (ونهمل الإشاعة السياسية؛ والأخرى الاجتماعية / العائلية).

الإشاعة: بالتعريف هي مجموعة معلومات تنتشر بين العامة؛ يتشرونها لثقتهم بمصحتها؛ وتكون شائقة ومثيرة للفضول؛ وهي من أهم وسائل التأثير النفسي؛ وقد تكون ببعض الحالات بالون تجارب؛ ترسلها إدارة المؤسسة لرصد ردود الأفعال وسبر التعليقات؛ لقولبة قراراتها بناء على النتائج المحتملة.

إنها ترتبط بموضوع مهم؛ وتتم صياغتها بشكل لا يمكن التأكد من صحتها أو خطئها؛ وفعاليتها تكمن بخلط الصدق بالكذب بشكل لا نستطيع الفصل بينهما!

يشترط بالإشاعات شرطان: الأهمية؛ والغموض، فإذا نشر خبر عن ارتفاع سعر أدوية الضغط في القطب الشمالي فهذا ليس خبراً يهم الناس.

في السياق نفسه انتشر نبأ بالستينيات في مصر؛ أثناء فقدان مادة السكر؛ أن الإسكندرية على عكس القاهرة؛ فيها تلك المادة بشكل وفير؛ فأخذ أحدهم القطار من القاهرة ليؤمّن حاجة عائلته من السكر ويجلب كمية يتاجر بها؛ في منتصف الطريق؛ أيقظه مفتش القطار بوجوب هبوطه في محطة «بنها» – تبعد زهاء ١٦٠ كم عن الإسكندرية-؛ فلما سأله عن السبب أجاب « طابور السكر واصل لحد هنا»!

هنالك عوامل تساعد على نشر الإشاعة؛ لأنها مثل أحلام اليقظة تلبي رغبات لدى صاحبها.. مثال: مدير شركة مكروه؛ تأخر عن العمل؛ تبدأ الإشاعة باحتمال أنه مريض؛ وتتحرك مثل كرة الثلج متنامية؛ لتصل إلى التنبؤ بموعد حضور جنازته! (يطالعه أحد المريدين بإشاعة موته؛ ليعلّق بابتسامة صفراء «كثيرون يسعدهم ذلك»!).

قامت إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية بإضافة فاصل مع نشرة الأخبار؛ بعد لغط كبير بأنباء أغلبها مغلوط حول ملاءة المصارف وفسادها (تعلن فيه النبأ / الإشاعة؛ مع وسائل للتثبت منها وتصحيحها)!

علق أحد الظرفاء على الأنباء المغلوطة؛ بأنّ نصفها خاطئ؛ وأضاف «بطبيعة الحال لا يمكننا تمييز الصح من الغلط؛ لذا اقترح إهمال الخبر جملة وتفصيلاً».

تميل الأدبيات البريطانية لاعتبار آلة النسخ –الفوتوكوبي– في الشركات بمنزلة بؤرة لتبادل الإشاعات؛ فموقعها بأحد الأركان؛ ولأن هنالك من يصور مستندات؛ وثان انتهى للتو؛ وثالث ينتظر دوره؛ وآخر يعبر بالصدفة؛ يؤهلها لتصبح مركزاً لتبادل الإشاعات حول المديرين والزملاء.

يقول علماء النفس في هذا المجال: إن البشر يميلون للأخبار الكاملة؛ فوجود خبر ناقص يدفع الإنسان لملء الثغرات؛ مستعيناً بخبراته وما سمعه من الناس. لذا على الإدارات أن تصارح الموظفين والعمال بحقيقة الأوضاع؛ حتى لا يتحوّل الجو إلى فضاء مموبء زاخر بالإشاعات!

رحلة لرؤساء الأقسام بشركة دولية ضمن يخت فخم؛ كنشاط ترفيهي؛ عندما اكفهر الجو وهبت الرياح؛ وبدأ الموج يلعب بالمركب؛ هنا سأل أحدهم القبطان: أصحيحة تلك الإشاعة أنك لا تتقن السباحة؟ أجاب بهدوء «صحيحة تماماً؛ وهل يتقن ربان الطائرة الطيران؟».

علّق أحدهم « أنا أستظرف الإشاعات؛ فهي تخبرني بحقائق عن نفسي؛ أنا ما كنت أعرفها»!

الإشاعة هي بمنزلة السوس الذي ينخر في خشب مركب المؤسسة؛ متسبباً بفجوات تؤدي لغرقه؛ بسبب ما تتسبب فيه من انعدام للثقة؛ وهنا يجب أن نتذكر أن الطبيعة لا تحب الفراغ؛ فعلى المسؤول المؤسساتي ألا يترك فراغاً بما يتعلق بمواضيع الساعة؛ وإلا ملأت الإشاعات ذلك الفراغ؛ مطيحة به وبمصداقية مؤسسته.